Municipality Elections in the Hashemite Kingdom of Jordan 2013: A Study in the Geography of Elections

Mohammed Abdul gadder

Abstract: The Hashemite Kingdom of Jordan has adopted the Local Government Model since its establishment, and accordingly, the current study aims to analyze the municipal elections from a geographic perspective according to the prominent spatial and demographic constraints that left an imprint on the map of municipal departments and their distribution across the kingdom.The current study sheds light on the 2013 municipal elections and pinpoints the main challenges facing local governments and the municipal system in the Hashemite Kingdom of Jordan. The study also surveys the spatial distributions of constituencies, their characteristics, and the characteristics of voters and candidates. All relevant maps were produced using the GIS program.

The study came out with several findings, most important ofwhich, aretheincreasing awareness of the importance of municipal administration (government), the growingpublic participation and involvement in elections both in terms ofcandidacy and of casting votes, andthe lack of justice in administrative divisions and distribution ofseats and municipal districts. It alsosheds light on the municipal electoral experience which reinforcesdecentralization in local government.

Keywords: Constituencies, Administrative Divisions, Geography of Elections Quota for women.

الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية 2013 دراسة في جغرافية الانتخابات

محمد عبدالله العبدالجادر(*)

ملخص: أخذت المملكة الأردنية الهاشمية بنظام الإدارة المحلية منذ تأسيسها. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى إلى تحليل الانتخابات البلدية من منظور جغرافي، وذلك وفق الضوابط المكانية والبشرية، التي تركت أثراً على مستوى خريطة الدوائر البلدية وتوزيعها في المملكة.

وتسلط الدراسة الضوء على الانتخابات البلدية لعام 2013، كاشفةً التحديات الأبرز للحكم المحلي والنظام البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية، وتعرض الدراسة للتوزيع المكاني للدوائر الانتخابية، وخصائصها وخصائص الناخبين والمرشحين. وقد أنتج عدد من الخرائط الخاصة بالدراسة باستخدام برنامج Arc Gis 10.2.

المصطلحات الأساسية: جغرافية الانتخابات، الدوائر الانتخابية، التقسيمات الإدارية، الكوتا.

مقدمة:

برز فرع الجغرافيا السياسية كحقل مستقل ومنهجية مميزة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وعرفت عملية الانتخاب وتفسيرها وتحليل نتائجها كإحدى وسائل توضيح الاختلافات المكانية للعمليات السياسية (Taylor,1994, p.66).

ومن موضوعات جغرافية الانتخابات معالجة كيفية صنع القرار على مستوى البرلمان (المستوى الوطني)، أو المجالس البلدية (المستوى المحلي)، التي تعد سلطة تشريعية وتنفيذية لكثير من الوظائف والخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين (محمد العبدالجادر، 2009، ص23)، وتبقى دراسة الانتخابات بمنزلة المفتاح الرئيس لفهم أدوار الحكومة كمنظم مكاني؛ أي كهيئات تقوم بتنظيم المكان (الديب، 2002: 102).

(*) باحث كويتي، دكتوراه في جغرافيا الانتخابات، mo7m7@yahoo.com .

واختيرت المملكة الأردنية الهاشمية مجالاً للدراسة؛ لأقدمية التجربة البلدية فيها؛ إذ بدأت قبيل تأسيسها في 1921م؛ حيث تأسست بلدية إربد عام 1880، ثم بلدية الكرك عام 1884، ثم بلدية السلط عام 1893، ثم بلدية معان عام 1905، ثم بلدية عمان عام 1909، وكان صدور قانون البلديات عام 1925م.

وقد أخذت المملكة الأردنية الهاشمية بنظام الإدارة المحلية منذ تأسيسها، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى لتتبع الانتخابات البلدية من منظور التحليل المكاني؛ لإبراز الضوابط الجغرافية والبشرية التي تركت أثراً على مستوى خريطة الدوائر البلدية وتوزيعها.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على الانتخابات البلدية في عام 2013 كاشفة التحديات الأبرز للحكم المحلي والنظام البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية، وتتناول الدراسة: لمحة جغرافية عن المملكة الأردنية الهاشمية، ولمحة سكانية والتوزيع الجغرافي للبلديات والخدمات التي تقدمها البلدية في المملكة. وتشمل الدراسة توضيحاً للأنظمة الخاصة بالتوزيع المكاني للدوائر الانتخابية والوقوف على التحديات الأبرز من أجل زيادة المشاركة الشعبية والمشكلات التي تواجهها البلديات.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة المملكة الأردنية الهاشمية، وتم اختيار المحافظات الاثنتي عشرة التي تتكون منها المملكة كتقسيم إداري، مع الأخذ بالاعتبار حجم السكان لكل محافظة، وتوزيعهم مكانياً وسكانياً في العام نفسه الذي أجريت فيه الانتخابات البلدية 2013.

أسباب اختيار الدراسة:

اختار الباحث تلك الدراسة؛ لعدة أسباب، منها: إبراز الدور الذي تؤديه البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، الآخذة بنظام الإدارة المحلية، وتقييم تجربة انتخابات 2013 وحجم المشاركة والتفاعل المجتمعي مع مراعاة التوزيع المكاني للخدمات البلدية. واختيرت الدراسة أيضاً؛ لأنها تبرز التحديات الخاصة بنظام الإدارة المحلية المتمثل بالبلديات، وخاصة في العوامل الاجتماعية كمشاركة المرأة وتأثير العوامل المكانية والسكانية في نسب الاقتراع وتحليلها من منظور التحليل المكاني.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال حيوية جغرافية الانتخابات؛ إذ تفند أسس الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية من منظور جغرافي، كما أنها توضح الوظائف والخدمات البلدية، وتوضح العوامل المكانية التي تؤدي دوراً في توزيع البلديات مقارنة مع توزيع السكان، وذلك كله باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، ومن خلال الخرائط التوضيحية، كما تتناول الدراسة التحديات الخاصة بالحكم المحلي؛ مما يعين على تقييم هذه التجربة وإيجاد الحلول للعناصر السلبية المعوّقة للعملية الانتخابية وما يترتب عليها.

أسئلة الدراسة:

- ما العوامل المؤثرة جغرافياً في اختيار النظام اللامركزي المتمثل في البلديات؟
- هل هناك علاقة بين التوزيع المكاني ونسب المشاركة؟
- هل هناك علاقة بين التوزيع السكاني ونسب المشاركة؟
- ما الوظائف التي تقدمها البلديات في الأردن؟
- ما دور المرأة الأردنية في المشاركة في الانتخابات البلدية؟
- ما التحديات الأبرز للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، هي:

- إبراز العوامل الجغرافية (البشرية والمكانية) المحددة للعملية الانتخابية ونتائجها.
- تعرف الواقع السياسي والديموقراطي للانتخابات البلدية التي أجريت في عام 2013 في الأردن.
- إبراز الوظائف والخدمات التي تقدمها البلديات في الأردن.
- إبراز التحديات الخاصة في الإدارة المحلية في الأردن.

المنهج والمداخل المتبعة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وكلاً من: المدخل المكاني Spatial A proch والمدخل المساحي The Area a proch؛ لتفسير الانتخابات البلدية 2013 في الأردن،

وتدرس جغرافية الانتخابات التفاعل القائم بين العملية السياسية والمساحة الجغرافية، وبعبارة أخرى دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية (توفيق، 2003: 35).

والمدخل المكاني طريقة وصفية تستخلص العوامل التي تقف خلف التباين المكاني في التصويت وتوزيعها على المحافظات الست في المملكة الأردنية الهاشمية (الديب، 2002: 767)، أما المدخل المساحي فيستعين بالبيانات الخاصة بالريف والحضر وتفاوت نتائج التصويت من بلدية إلى أخرى، وكذلك الكوتا النسائية، والتركيز على درجة الاختلافات المكانية مع نتائج التصويت وربطها بالمتغيرات الجغرافية.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة قضية جغرافية الانتخابات بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، ولم نعثر على دراسة تناولت جغرافية الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية، ومن تلك الدراسات:

- دراسة مير Muir, (2004): تناولت الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا السياسية، وقد فصّل فيها الباحث القول عن [جغرافية الانتخابات] وتطورها، ومنهجيتها؛ وعلاقتها بعلم الجغرافيا والمراحل التي تمر بها عملية الانتخابات والمغزى الجغرافي لكل مرحلة، والمشكلات التي تواجه تقسيم الدوائر الانتخابية والتحيز في رسم حدودها، وأثر ذلك على نتائج الانتخابات، والمبادئ الحيادية التي يجب العمل بها عند تقسيم الدوائر الانتخابية.

دراسة (محمد الجريبيع، 2004): وعنوانها "التنمية السياسية في البادية الأردنية: دراسة تحليلية للانتخابات النيابية 2004". بينت الدراسة جوانب التنمية السياسية في البادية الأردنية من خلال فهم المدخلات والمخرجات، واستفاد الباحث من التوزيع الجغرافي للبوادي في الأردن والتركيب القبلي والعشائري وفهم خصوصية البادية والسلوك الانتخابي، وخلصت الدراسة إلى غياب دور الأحزاب السياسية، وأن مفهوم البداوة في الأردن يحتاج إلى إعادة نظر على أساس النمط المعيشي، وأن نسبة المشاركة في دوائر البادية من أعلى نسب المشاركة في الأردن.

– دراسة بول Powell (2006): تناول الباحث فيها أهمية تجهيز وإعداد كشوف الناخبين بصورة سليمة ومحدّثة حتى تعبر عن الوضع الحقيقي للناخبين، وإظهار

المغزى الجغرافي للسلوك التصويتي والتفسير الجغرافي للتباين المكاني في التصويت والأساليب المستخدمة لتوضيح نتائج الانتخابات وإبراز التباين المكاني في السلوك الانتخابي؛ والعوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي وقرار التصويت للناخب؛ وتتبعت الدراسة مناهج جغرافية الانتخابات.

– دراسة (محمد المقداد، 2006): تهدف إلى إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة من خلال تشخيص دورها في التنظيمات والاتحادات القائمة من جهة ومشاركتها السياسية من جهة أخرى، وعلى ضوء النتائج النيابية للمجلس التشريعي الرابع عشر(2003 – 2007).

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي لتوضيح العوامل المؤثرة سياسياً سلباً وإيجاباً لوصول المرأة لمواقع صنع القرار، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: ضرورة الاستفادة من المواقع التي منحتها الحكومة الأردنية للمرأة من خلال نظام الانتخابات بالكوتا للمساعدة في تغيير النظرة المجتمعية لها.

– دراسة (إيمان الحسين، 2009): وعنوانها "مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن". وفصّلت الدراسة القضايا التي تحظى باهتمام عضوات المجلس البلدي والصعوبات التي تواجه المرأة في عضويتها للمجالس البلدية، وأوضحت نتائج البحث ضرورة تعديل القوانين الخاصة بالبلديات لإعطاء المرأة دوراً تنفيذياً وضرورة التوعية بأهمية المشاركة وتغيير الصورة النمطية عن المرأة، وأبرزت الدراسة التحديات التي تواجه المرأة في المجالس البلدية.

– دراسة (محمد العبدالجادر، 2009): وعنوانها "جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت"، وهي دراسة شاملة تتناول الأبعاد الجغرافية المتعلقة بالانتخابات البلدية، وتقييم درجة تحقيق العدالة للتوزيع المكاني للخدمات البلدية، بالإضافة إلى التحليل المكاني للسلوك الانتخابي في اختيار الناخب الكويتي لاختيار ممثليه في المجلس البلدي. وقد أدى صغر الحيز المكاني ورتابة البيئة، كالتضاريس والمناخ، دوراً صغيراً في العملية الانتخابية، بينما أدت العوامل البشرية، كالسكان والعمران والحدود الإدارية، دوراً كبيراً في العملية الانتخابية، واستفاد الباحث من تلك الدراسة من حيث المنهج المتبع وتطبيق بعض المداخل على الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

– دراسة جوسكو (2010) Jusko: تناول فيها الباحث تأثير الانتخابات في خريطة التقسيمات الإدارية في اسكتلندا، وقد عرضت الدراسة تحليلاً لعناصر

الخريطة الانتخابية لاسكتلندا، التي تتمثل في الدوائر الانتخابية ولجانها الفرعية وعدد الناخبين وتوزيعهم الجغرافي، وعدد المرشحين وخصائصهم، والمشاركة الانتخابية، كما أظهرت الاختلافات بين ناخبي كل من الريف والحضر في اتجاهات السلوك الانتخابي.

– دراسة (أمل الخاروف، ساهرة النابلسي، 2011): تناولت فيها الباحثتان "واقع المرأة الأردنية واحتياجاتها في المجالس البلدية". وخلصت الدراسة إلى تعرف أوضاع النساء في المجالس البلدية في الأردن، وتعرف احتياجاتهن. وأوضحت نتائج الدراسة أهمية مشاركة المرأة الأردنية كعضو في المجالس البلدية وتميزها بتنوع التخصصات، وارتفاع المستوى التعليمي. وأشارت الدراسة إلى التحديات التي تواجه العضوات، وهي ضعف مشاركة المرأة وعدم قناعة رؤساء وأعضاء المجالس البلديات بدورها. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور العضوات في المجالس البلدية المنتخبة في الأردن.

– دراسة (محمد الشريفات، 2011): وعنوانها "التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن باستخدام نظم المعلومات الجغرافية". استفاد الباحث منها في تقييم جغرافية الانتخابات النيابية وتحليل الخريطة للدوائر الانتخابية ودور المحددات البشرية والطبيعية.

وأوضحت نتائج الدراسة وجود سوء تقسيم للدوائر الانتخابية، متمثل في عدم التناسب بين عدد السكان وعدد المقاعد المخصص لهم، وبينت الدراسة أيضاً دور عوامل، كالتحضر والبداوة، في التأثير على السلوك الانتخابي لجغرافية التصويت، بينما يؤدي العامل العشائري العامل الأكبر في تحديد نتائج الدوائر الانتخابية خارج المدن.

– دراسة محمد محمود الديب (2002): تناول فيها الباحث التوجهات الحديثة في جغرافية الانتخابات، وعرض لجغرافية التمثيل، وأشكال التحيز المكاني وأسبابه، والكشف عن التزوير الجغرافي، وإعداد كشوف الناخبين، والمغزى الجغرافي للسلوك التصويتي، وأسباب التباين المكاني في التصويت، والارتباطات الاجتماعية للتصويت، ومناهج دراسة جغرافية الانتخابات، وجغرافية الحملة الانتخابية.

– دراسة عبد العظيم أحمد عبد العظيم (2013): تناول فيها الباحث انتخابات مجلس الشعب المصري عام 2011 في محافظة الإسكندرية، وعرض لقياس درجة

الوعي السياسي ودوافع الأفراد للمشاركة في واقع الحياة السياسية باعتبارها أسباباً حاكمة لمدى قابليتهم للمشاركة، بعد زوال أسباب العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية بوجه عام، والانتخابات السياسية بوجه خاص، والكشف عن الواقع الجديد الذي تبدو عليه المشاركة السياسية، والمحددات والأسباب التي تحكم سلوك الناخب، وخصائص المرشحين، وارتباطها بالتغيرات السياسية بعد عام 2011، وأثر الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للناخبين على اختلاف السلوك الانتخابي، من خلال المنهج الاستطلاعي التحليلي، إضافة إلى المنهج السلوكي الذي يوضح أثر الخصائص المتعلقة بالناخبين والمتغيرات المكانية في الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي للفرد. وطُبقت الدراسة ميدانياً على سكان محافظة الإسكندرية.

خطة الدراسة:

وتشتمل الدراسة على ثلاثة مباحث، يهدف أولها إلى تحليل البيئة الانتخابية في المملكة، وثانيها إلى تحليل عملية التصويت والمشاركة الانتخابية، وثالثها إلى مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، وقد عزز الباحث دراسته بعدد من الخرائط والجداول لشرح وتوضيح العملية الانتخابية في المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الأول – البيئة الانتخابية في المملكة

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وشمالي شبه الجزيرة العربية، بين دائرتي عرض 29 و 30 شمالاً وخطي طول 35 و39 شرقاً. ويحدها فلسطين المحتلة غرباً، والمملكة العربية السعودية جنوباً، والعراق شرقاً، وسوريا شمالاً، وتطل بساحل محدود على رأس خليج العقبة.

أ – توزيع سكان المملكة:

يبلغ عدد السكان في المملكة الأردنية الهاشمية 6,5 ملايين نسمة موزعين بين 12 محافظة، ويتركز السكان في محافظات: عمان والزرقاء وإربد؛ حيث تصل نسبة الكثافة إلى 3000 نسمة/كم2، بينما تقل الكثافة في المحافظات الأخرى لتصل في محافظات الكرك والمفرق ومعان والطفيلة إلى 4 أفراد/كم2.

ويلاحظ الفارق بين سكان الحضر والريف؛ حيث تبلغ نسبة الحضر 82% من إجمالي المحافظات، والريف 18%، وتقل التجمعات في الريف عن 5 آلاف نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، كتاب الإحصاء السنوي 2013).

ب – التركيب السكاني للمملكة:

يتألف معظم سكان الأردن من العرب المسلمين، وتشكل القبائل العربية معظم سكان الأردن، ومن أهم هذه القبائل بنو حسن وبنو صخر وعوران وحسيسان والطراونة والحميدة، وتوجد أقلية من الأتراك والشركس، ويقدر معدل سكان القرى بنحو 400 نسمة، ويشكل البدو الرحل عدداً بسيطاً يقدر بنحو 95 ألفاً يعيشون في الصحراء (أبو العلا، 1983). وقد أسهمت الهجرة من البادية والريف إلى المدن في زيادة سكان المدن وكبر حجمها وتنوع وظائفها (الموسوعة العربية، 1996).

وتؤدي العشائر الجنوبية دوراً بارزاً في الحياة السياسية والعسكرية والأمنية ولا يمنع القانون العسكريين من التصويت في الأردن (أبو طالب، 2002) ويتركز الفلسطينيون منذ عام 1948 – هرباً من قمع الاحتلال الإسرائيلي – في مخيمات عمان وأحيائها، ويبلغ عددهم 1,6 مليون لاجئ عقب 1948 و1967، استوعبتهم الأردن، وحصل هؤلاء على حق التمثيل والانتخاب في المجالس النيابية والبلدية (ربيع، مقلد، 1993). يدين السكان بنسبة 93% بالإسلام والمذهب السني، وتوجد أقلية مسيحية، معظمها من العرب بنحو 4% وتوجد أقليات أخرى، تقدر بنحو 3%. (جوهر، 1992: 239).

تشكل البوادي ما نسبته 74% من المساحة الكلية للمملكة الأردنية، وتشمل المناطق الجافة وشبه الجافة التي يقل فيها الهطول المطري عن 200 ملم سنوياً.

وتقسم البوادي إلى ثلاثة أقسام، تغطي مساحات واسعة من محافظات الأردن؛ فهنالك البادية الشمالية الشرقية في محافظة المفرق، والبادية الجنوبية وتمثلها محافظات معان، العقبة، الطفيلة، والكرك، أما البادية الوسطى فهي ما بين البلقاء والعاصمة، وتعيش العشائر والقبائل تاريخياً موزعة في هذه البوادي؛ حيث يقطن كل من عشائر بني خالد، والسرحان، والسردي وأهل الجبل في البادية الشمالية الشرقية، أما عشائر اللحويطات والحجايا وبني عطية والنعيمة والرواجفة والحيوات فيقطنون في البادية الجنوبية، أما البادية الوسطى فيقطنها بنو صخر، ومنهم بنو حميدة والعدوان والعجارمة.

ومما لا شك فيه أن العشائر أدت دوراً مهماً في تكوين المجتمع الأردني، وتُظهر الانتخابات النيابية والبلدية في مناطق البادية مشاركة عالية، بينما تضعف في المدن كالعاصمة والزرقاء، ولطالما كانت الحكومة تضع في عين الاعتبار التوزيع

القبلي والعشائري الذي يشكل جزءاً من نسيج المجتمع الأردني العربي مع الأخذ بالاعتبار عوامل التحضر واندماج العشائر بالتركيبات المختلفة، والأخذ بالاعتبار التطور السكاني والاجتماعي والتعليمي لهذه الفئة (الجريبيع، 2004).

وتناولت دراسة (محمد الهزايمة، 2005) اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، وخلصت إلى أن الاتجاه العشائري القبلي أقوى من الانتماء الحزبي.

جـ – تاريخ البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية:

عرفت المملكة الأردنية الحياة الحزبية، ولكنها تعثرت مع أحداث 1957م، ومنذ عام 1967 وبعد النكسة سادت الأحكام العرفية، وبحلول عام 1989م سمح للأحزاب الأردنية بالعمل. (الرفاعي، 2003: 19).

وترسخ نظام ديمقراطي نيابي ملكي دستوري، وتعد الانتخابات النيابية والبلدية أحد أهم مداخل تكريس العمل الديمقراطي في البلاد، وتكرس نظام الإدارة المحلية؛ حيث تعمل الإدارة المحلية كجزء من الحكومة المركزية، وتقسم المحافظات إلى أقسام إدارية صغيرة حتى القرى، وقد شهدت الأردن عدداً من الأحزاب السياسية بعضها يعمل وبعضها انتهى. (أبو طالب، 2002: 22).

ويلاحظ ضعف الإمكانات المادية والبرامج السياسية للأحزاب الأردنية ومحدودية عملها، ويعد أنشطها حزب جبهة العمل الإسلامي (حركة الإخوان المسلمين)، وقد قاطعت الحركة الانتخابات البلدية في عام 2013، ولا يوجد تمثيل حالياً لبقية الأحزاب في الانتخابات البلدية، ويلاحظ أن تركيزها كان على الانتخابات البرلمانية (الرفاعي، 2003: 11).

وقد أخذت المملكة الأردنية الهاشمية بنظام الإدارة المحلية منذ الأعوام الأولى لتأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921، وصدر أول قانون للبلديات عام 1925، وأجريت أول انتخابات بلدية في العام نفسه، وتوالت قوانين البلديات منذ 1938م، ثم صدر القانون 29 لسنة 1955 وظل نافذاً حتى تم التعديل في عام 2011.

وقد أعطى قانون 29 لسنة 1955 للعاصمة (عمان) وضعاً خاصاً من حيث الاستقلال المالي، وتمارس صلاحيات ومهام وأعمالاً بموجب القانون، وهي أعلى جهة في تقديم الخدمات العامة التي تخص المواطن بشكل عام، وفي عام 1987 أنشئت أمانة عمان الكبرى، وقد أفرد القانون أبواباً خاصة للأمانة.

ويوجد في الأردن 12 محافظة، هي: عجلون، العقبة، البلقاء، الكرك، المفرق،

الزرقاء، إربد، الطفيلة، جرش، معان، مأدبا، بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى، التي تبلغ مساحتها 1688 كم2، وعدد سكانها 2,5 مليون نسمة.

وتعد أمانة مدينة عمان بلدية من جميع الوجوه، وتسري عليها التشريعات التي تنطبق على البلديات باستثناء ما نصت عليه بغير ذلك بشأن أمانة عمان الكبرى، ويمارس مجلس أمانة عمان الكبرى صلاحيات لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية المنصوص عليها في تنظيم المدن والقرى والأبنية. (النعيم، 2006: 33).

وتقسم البلديات في الأردن إلى 4 فئات:

- مراكز المحافظات: وهي بلدية يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة.
- بلديات مراكز الألوية: ما بين 15 ألفاً و 100 ألف نسمة.
- بلديات يزيد عدد سكانها على 5 آلاف ولا يزيد على 15 ألفاً.
- بلديات لا ترد في الفئات الأولى.

ويعد قانون سنة 2011 أن البلديات مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري يتم تعيين حدود مناطقها وسلطاتها ووظائفها بموجب القانون. وتستثنى أمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي؛ حيث يتولى كل بلدية رئيس وأعضاء، يحدد عددهم بقرار وزاري. (وزارة البلديات، قانون 2011).

ويبلغ عدد ناخبي أمانة عمان 1,5 مليون ناخب، موزعين على المناطق التالية: بسمان – المدينة، ماركا، النصر، اليرموك، رأس العين، بدر، زهران، العبدلي، طارق، القويسمة، خريبة، أم قصير والمقابلين، وادي ألسير، بدر الجديدة، صويلح، تلاع العلي، الجبيهة، شفا بدران، أبو نصير، أحد، مرج الحمام.

وفي عام 2007 فصلت 6 بلديات عن محافظة عمان، هي: أم الرصاص، العامرين، سحاب، ناعور، الجيزة، الموقر، حسبان، أم البساتين؛ لتكون بلديات العاصمة.

وينتخب رئيس المجلس وأعضاؤه انتخاباً مباشراً باستثناء أمانة عمان؛ إذ قسمها مجلس الوزراء إلى دوائر انتخابية، بلغت في عام 2013 (22) دائرة، ويعين الثلث الباقي من الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء. وتعد أمانة عمان بلدية ويسري عليها ما يسري على البلديات سوى بعض الصلاحيات التي نص عليها القانون ولا

سيما عهد صلاحيات التنظيم إلى لجانه وبعض التظلمات التي تصدر باسم أمين عمان (قانون البلديات، 2011).

وقد أدت التضاريس واتساع العمران دوراً في اختيار النظام غير المركزي المتمثل في البلديات والقرى؛ لذا جرى تقسيم المحافظات الاثنتي عشرة إلى ثلاثة أقاليم جغرافية موزعة على النحو الآتي:

إقليم الشمال، ويشمل: محافظات: إربد، المفرق، جرش، عجلون، ويشكل مجموع السكان فيه 28% من سكان المملكة.

إقليم الوسط، ويشمل: محافظات: عمان، مأدبا، الزرقاء، البلقاء، ويشكل نسبة 63% من مجمل سكان المملكة.

إقليم الجنوب، ويشمل: محافظات: الكرك، الطفيلة، معان، العقبة ويشكلون نسبة 9% من مجموع سكان المملكة.

مع ملاحظة فصل سلطة كل من أمانة عمان الكبرى ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومنطقة البتراء.

ويوضح (جدول 1) توزيع البلديات على محافظات المملكة الأردنية، التي جرت فيها عمليات الاقتراع عام (2013)، ومنه تتضح الحقائق الآتية:

– كلما اقتربت الحدود الإدارية للمحافظات من أمانة عمان الكبرى قلّ عدد الدوائر في البلديات، من مثل مأدبا وجرش وعجلون، وتزداد كلما ابتعدنا، وهو يتضح جلياً مع محافظات الكرك والمفرق والزرقاء.

– بالمقارنة مع الكثافة السكانية نجد أن إربد احتلت المرتبة الأولى بـ 3 دوائر، وبالنظر للكثافة السكانية تعد المحافظة الثانية تعداداً بعد أمانة عمان الكبرى والعاصمة، وكذلك في عدد الدوائر.

– أما الزرقاء التي تعد أكثر المناطق سكاناً بعد إربد فقد جاءت، من حيث عدد البلديات، في المرتبة الثالثة بعد المفرق التي تعد أقل سكاناً من محافظة الزرقاء. وتعد البلقاء، من حيث عدد السكان والكثافة، الثالثة، ولكنها السادسة في عدد الدوائر والبلديات. وتأتي محافظات معان والكرك في المتوسطات بالمقارنة السكانية مع بقية المحافظات.

– يؤدي اتساع الدوائر جغرافياً إلى زيادة عدد البلديات، وخاصة في محافظات المفرق والزرقاء ومعان؛ لبعدها الجغرافي عن محيط العاصمة.

وهكذا، فإن معيار الكثافة السكانية يحتاج إلى إعادة نظر في إنشاء البلديات.

جدول (1)
توزيع البلديات في الانتخابات البلدية بالأردن عام (2013)

المحافظة	عدد البلديات	أسماء البلديات	عدد الدوائر
إربد	18	إربد الكبرى – غرب إربد– الرمثا الجديدة – سهل حوران – خالد بن الوليد – اليرموك الجديدة – الكفارات – الشعلة – السرو – معاذ بن جبل – طبقة فحل – شرحبيل بن حسنة – المزار الجديدة – الطيبة الجديدة – الوسطية – دير أبي سعيد الجديدة – رابية الكورة – برقش	78
البلقاء	9	السلط الكبرى – الشونة الوسطى – عين الباشا الجديدة – العارضة الجديدة – دير علا الجديدة – معدي الجديدة – سويمة – الفحيص – ماحص	25
الزرقاء	7	الزرقاء الكبرى – الرصيفة – بيرين الجديدة – الهاشمية الجديدة – الضليل – الحلابات – الأزرق الجديدة	40
الطفيلة	4	الطفيلة الكبرى – بصيرا – القادسية – الحسا	15
العاصمة	8	أم الرصاص الجديدة – العامرية – سحاب – ناعور – الجيزة – الموقر – حسبان – أم البساتين	27
العقبة	5	القويرة الجديدة – حوض الديسة – قريقرة وفينان – وادي عربة – قطر ورحمة	13
المفرق	18	المفرق الكبرى – منشية بن حسن – رحاب الجديدة – بلعما الجديدة – الزعتري والمنشية – حوشا الجديدة – الباسلية – السرحان – الخالدية – الأمير حسين بن عبدالله – أم الجمال جديدة – صبحا والدفيانة – أم القطين والمكيفتة – دير الكهف الجديدة – الصالحية والنايفة – بني هاشم – الصفاوي – الرويشد الجديدة	65
جرش	5	جرش الكبرى – المعراض – باب عمان – النسيم – برما	17
عجلون	5	عجلون الكبرى – كفرنجه الجديدة – الجنيد – الشفا – العيون	15
كرك	10	الكرك الكبرى – عي – شيحان – طلال الجديدة – عبدالله بن رواحة – مؤته والمزار – مؤاب الجديدة – الأغوار الجنوبية – القطرانة – السلطاني	39

تابع/ جدول (1)
توزيع البلديات في الانتخابات البلدية بالأردن عام (2013)

المحافظة	عدد البلديات	أسماء البلديات	عدد الدوائر
مأدبا	4	مادبا الكبرى – ذيبان الجديدة – لب ومليح – جبل بني حميدة	5
معان	7	معان الكبرى – الحسينية الجديدة – الجفر – ايل الجديدة – الشراه – الأشعري – الشوبك الجديدة	42
أمانة عمان	1	عمان	22
المجموع	100	-	381

المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب (2013).

د – الوظائف والخدمات التي تقدمها البلديات في المملكة الأردنية:

تعد البلديات الوحدة المحلية الباقية بعد إلغاء المجالس القروية، وقد تقلصت اختصاصات البلديات على مرور الزمن؛ بحيث كانت أكثر من 39 اختصاصاً لصالح الدوائر الحكومية، كسلطة المياه وسلطة الكهرباء وغيرها، وتقلصت إلى نحو 13 اختصاصاً. (سليمان بطارسة، 2004: 15). ويشكل المجلس البلدي من رئيس وأعضاء، يحددهم الوزير المختص، علماً بأن المجالس ما بين 7 أعضاء و 24 عضواً بحسب البلدية، ويتم انتخابهم انتخاباً مباشراً. ويشترط للمرشح في عضوية المجلس البلدي ألا يقل عمره عن 25 عاماً، وأن يكون مقيماً في المدينة أو القرية المرشح لعضويتها، أما سنّ الانتخاب فهي الثامنة عشرة. (عواضة، 1987: 22).

وتتمثل الوظائف والخدمات البلدية فيما يأتي:

1. تخطيط البلدة والشوارع.
2. رخص البناء.
3. المجاري.
4. الأسواق العامة.
5. الحرف والصناعات.

6. وسائط النقل البري ووسائله.
7. المحالّ العامة.
8. المتنزهات.
9. المطافئ ومنع الحرائق.
10. الاحتياط للفيضانات.
11. إغاثة المنكوبين.
12. المؤسسات الثقافية والرياضية.
13. الأغذية.
14. معاينة الذبائح وإنشاء المسالخ.
15. التنظيفات.
16. الرقابة الصحية.
17. الصحة العامة.
18. المقابر.
19. الوقاية من الأخطار.
20. الباعة المتجولون والبسطات والمظلات.
21. الإعلانات.
22. هدم الأبنية المتداعية.
23. القبان والأوزان.
24. فضلات الطرق.
25. متابعة الدواب والكلاب الضالة ومراقبتها.
26. الدواب.
27. الميزانية وقطع الحساب والملاك.
28. التصرف بأموال البلدية.
29. الوظائف الأخرى. (قانون البلديات، 2011).

المبحث الثاني – تحليل عملية المشاركة الانتخابية

تهتم جغرافية الانتخابات بدراسة التباين المكاني لنسبة التصويت؛ وذلك من خلال دراسة إجمالي نتائج التصويت في كل منطقة وظروفها الجغرافية. ويتناول هذا المحور قياس درجة المشاركة في التصويت، وذلك بحصر عدد من أدلوا بأصواتهم من جملة المقيدين بجداول الانتخاب (الهيئة الناخبة).

ولعل قضية قياس المشاركة السياسية للسكان في المجتمع هي إحدى الإشكاليات البحثية، التي قد تتطلب التفريق بين عدة أمور، من مثل: الاهتمام بالشأن السياسي، والمشاركة في النشاط السياسي، والمشاركة في العملية الانتخابية، والقدرة على تغيير النظام السياسي. ولوحظ من خلال الدراسة تباينات بين تلك الأوجه فالاهتمام النظري بالشأن السياسي قد لا يرتبط بالمشاركة السياسية وقد لا ترتبط بعض أوجه المشاركة السياسية بالمشاركة في العملية الانتخابية، كما قد تؤثر مسألة القدرة على التغيير السياسي سلباً على بعض الأوجه السابقة. ومن ثم فقد لا تتحقق هذه الأوجه بشكل متسق. كما يُفرض سؤال مهم هنا، هو من يشارك في النشاط السياسي؟ ولماذا؟ ومن يتجنب المشاركة؟ ولماذا؟ وهو أمر يسترعي الانتباه والدراسة. (عبد العظيم: 2013: 33).

بلغ عدد سكان الأردن 6,5 ملايين نسمة عام 2013، في حين بلغ عدد المقاعد في البلديات 774 مقعداً، تتوزع على محافظات المملكة، ويوضح (جدول 2) هذا التوزيع، ومنه تتضح الحقائق الآتية:

– التباين الشديد في عدد المقاعد بين المحافظات؛ إذ تراوح بين (26–145 مقعداً).

– يوجد ارتباط بين نسبة السكان ونسبة المقاعد في أغلب المحافظات.

– المعيار السكاني الذي اعتُمد في قانون الانتخاب يعطي أفضلية لبعض المحافظات، مثل المفرق؛ حيث لا يتناسب عدد المقاعد، وهو 145، مع أعداد السكان الذين يبلغون 175,106 ألف نسمة.

وتؤثر البيئة القبلية على مستوى المشاركة في بعض المناطق؛ حيث تزداد نسبة التصويت بين من هم ذوو أصول قبلية مقارنة بمن هم من المنتمين إلى الحضر؛ وذلك بتأثير النزعات القبلية والعشائرية السائدة.

جدول (2)
عدد المقاعد مقارنة بعدد السكان في الانتخابات البلدية في الأردن عام 2013

المحافظة	عدد السكان	%	إجمالي المقاعد	%
إربد	1162300	18	144	18
البلقاء	437500	6	62	8
الزرقاء	972900	15	68	8,7
الطفيلة	91400	0,14	33	4,4
العاصمة	434360	6	58	7
العقبة	142300	2	31	4
المفرق	306900	4	145	18
جرش	195900	3	35	4
عجلون	150200	2	39	5
كرك	254700	3,8	70	9
مأدبا	163300	2,4	26	3,3
معان	124100	1,8	63	8
أمانة عمان	2528500	28	28	3,6
الإجمالي	**6530000**	**100**	**774**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات.

وترتفع نسبة المشاركة مع التقدم في السن، ثم تعود لتنخفض مع الشيخوخة، وهو ما أطلق عليه نموذج دورة الحياة Life Cycle Model وإن كان هناك من يرفض من بعض الباحثين مثل هذا الانخفاض Drop-off في المشاركة مع الشيخوخة (Kent, 1979).

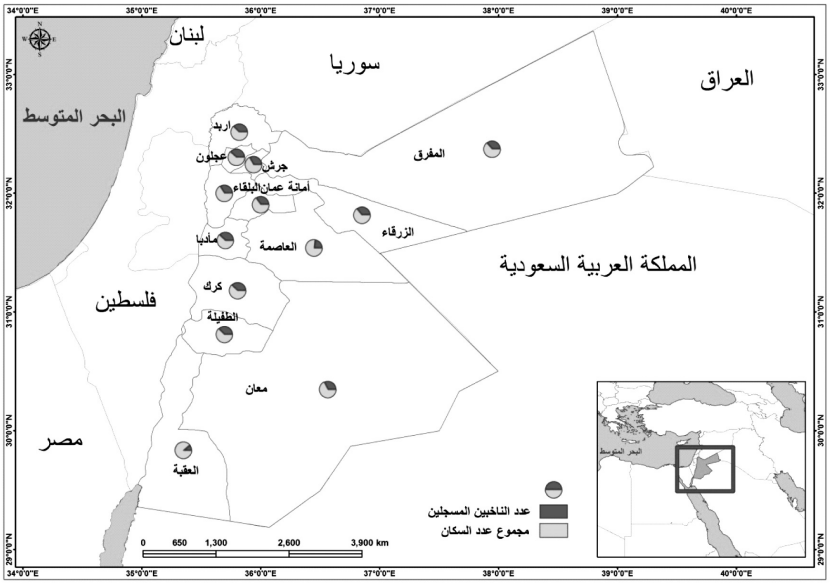

المصدر: دائرة الإحصاء العامة 2013، وبيانات الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية.

(شكل1): توزيع سكان المحافظات وعدد الناخبين المسجلين

وقد أثبتت الإحصاءات أن مستوى المشاركة يرتفع في الشريحة العمرية التي تدور حول الثلاثينيات من العمر؛ ويبلغ ذروته في الأربعينيات ليعود ويهبط تدريجياً بعد سن الستين (مصطفى وآخرون، 1995: 39).

وترتفع نسبة المشاركة لدى الذكور عن مثيلتها لدى الإناث خاصة في دول العالم الثالث. فلا تزال النظرة السائدة إلى المشاركة السياسية؛ على أنها من اختصاص الرجال ولاسيما في المجتمعات التي تسود فيها الروابط والعلاقات العصبية والقبلية.

ويوضح (جدول 3) نسبة المشاركة في انتخابات الأردن عام 2013، ومنه تتضح الحقائق الآتية:

– التفاعل التصويتي كان في مجمل الدوائر بنسبة 32,4% في المملكة، وهي نسبة منخفضة، ولعل ما يفسرها أن الحكومة أعلنت عن عدم مشاركة القوات المسلحة والموظفين المشرفين على الانتخابات والمغتربين، وهم يشكلون رقماً لا يستهان به من إجمالي المقترعين، وبناء عليه نجد أن هناك 67,6% من إجمالي

جدول (3)
عدد الناخبين ونسبة الحضور في الانتخابات البلدية في الأردن عام 2013

المحافظة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	نسبة الحضور%
إربد	700319	220665	31,5
البلقاء	225264	78945	35,0
الزرقاء	543104	84204	15,5
الطفيلة	55210	22647	41,0
العاصمة	129647	44658	34,4
العقبة	17652	11112	63,0
المفرق	175372	80189	45,7
جرش	96710	47143	48,7
عجلون	93480	40520	43,3
كرك	158209	70235	44,4
مأدبا	101807	37125	36,5
معان	59379	26466	44,6
أمانة عمان	1347244	139000	10,5
الإجمالي	**2356153**	**763909**	**32,4**

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات.

عدد من لهم حق الاقتراع – لم يشاركوا في الانتخابات، وتركز مجملهم في دوائر أمانة عمان الكبرى والزرقاء والدوائر القريبة من العاصمة، وننوه أيضاً إلى أن حجم الناخبين في هاتين المحافظتين يعد الأعلى في المملكة؛ مما يؤثر على مستويات التصويت.

– كانت أضعف نسب للاقتراع في أمانة عمان الكبرى؛ حيث بلغت 10,5%، وهي نسبة منخفضة، بينما بلغت في محافظة الزرقاء 15,5% بسبب زيادة نسبة التحضر وضعف العامل العشائري والقبلي ووجود خدمات جيدة خاصة في أمانة عمان الكبرى؛ مما يجعل حدة التنافس أقل.

– جاءت محافظتا البلقاء ومأدبا متقاربتين 35% و36,5% بسبب قربهما الجغرافي من العاصمة وتحسن الخدمات وخاصة في مأدبا التي أصبحت مصدراً للسياحة الدينية كمزارات للمسيحيين بعد اعتماد آثارها في اليونسكو (حلوة، 2009: 93).

– راوحت نسبة المشاركة في الكرك وعجلون والطفيلة بين 41% و 45,7%؛ بسبب وجود عشائر البادية الجنوبية في كل من الكرك والطفيلة، وبالنسبة لعجلون يؤدي صغر حجمها والتقارب الجغرافي للجان إلى زيادة نسبة المشاركة، ويوضح ذلك (شكل2).

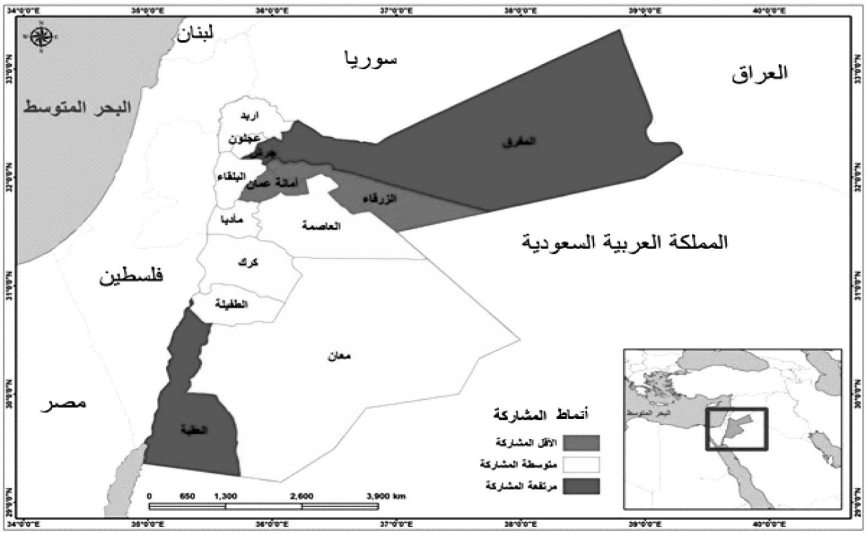

المصدر: بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية.

(شكل2): أنماط المشاركة والتصويت بالبلديات عام (2013)

– كانت النسب مرتفعة في المفرق وجرش والعقبة؛ حيث بلغت في جرش 48,7% وفي العقبة 63%، وقد كان العامل الجغرافي المتمثل في صغر حجم كل من المحافظتين وتقاربهما عاملاً في المنافسة. كما تتميز كل من المحافظتين بدورهما السياحي التاريخي؛ مما يعطي أهمية للبلديات في هاتين المحافظتين ويؤدي العامل العشائري أيضاً دوراً في حدة التنافس.

– كلما كانت المناطق جغرافياً متقاربة بين البلديات، كالعقبة وجرش، كانت نسبة المشاركة تزداد وكلما اتسعت المنطقة الجغرافية للبلدية، مثل الزرقاء والعاصمة، كانت نسبة الحضور أقل، وهو ما يؤكده (شكل2).

وبشكل عام فإن تطور التجربة الانتخابية في المجال البلدي يحتم أن يلمس المواطنون أهمية دور الإدارة المحلية ودور المواطن نفسه في إدارة شؤونه وأهمية المشاركة ترشيحاً وانتخاباً وخاصة لفئة الشباب، وكذلك توعية المرأة بأهمية حقها في الانتخابات (الهيئة المستقلة للانتخابات، 2013).

المبحث الثالث – مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

نالت المرأة حق الانتخاب في عام 1982 انتخاباً وترشحاً، ولكن هذا الحق لم يمارس إلا بعد عام 1995 عندما خاضت المرأة الأردنية الانتخابات البلدية، وقد ترشحت 19 سيدة، فاز منهن تسع بعضوية المجالس البلدية، وواحدة بمنصب رئيس المجلس البلدي، وفي انتخابات عام 1999 ارتفع عدد المرشحات إلى 43 مرشحة، نجح منهن 8 سيدات بعضوية المجالس البلدية، وعينت 25 سيدة، بعدها استعيض عن المجالس البلدية بلجان مؤقتة حتى عام 2003. (أمل الخاروف، ساهرة النابلسي، 2011: 44).

إن وصول المرأة إلى المجالس البلدية يفتح مجالات واسعة لتطوير دور المرأة الأردنية في خدمة المجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع من خلال المنظمات النسائية والأندية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. (أملي نفاع، 2004: 12).

وبعد تقليص البلديات في انتخابات 2003 إلى 99 بلدية تراجع تمثيل المرأة وخاصة مع تطبيق نظام الصوت الواحد؛ حيث بلغ عددهن ما بين انتخاب وتعيين 104 من أصل 1050 عضواً في البلديات؛ مما تسبب في وضع ما سمي بـ"الكوتا" في عام 2007، وهي حصة مخصصة للمرأة بنسبة لا تقل عن 20%، وترشحت 355 سيدة فاز منهن 226، وفازت رئيسة بلدية واحدة لكل من عضوية المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى (الحسين، 2009: 66).

وفي انتخابات 2013 تم رفع نسبة (الكوتا) إلى ما لا يقل عن 25% لنسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية، وهو أمر أدى إلى زيادة مشاركة المرأة لتبلغ 297

سيدة من أصل 1070 عضواً بلدياً. وقد فازت 68 مرشحة بالتزكية ما عدا أمانة عمان الكبرى التي يتم الانتخاب فيها بشكل منفصل.

ويوضح (جدول 4) و(شكل 3) نسبة (الكوتا) مقارنة بعدد المقاعد في الانتخابات البلدية في الأردن عام 2013، ومنه تتضح الحقائق الآتية:

تشكل محافظتا المفرق وإربد، من ناحية العدد، أكبر المحافظات في (الكوتا) النسائية؛ حيث مثلت المرأة 56 مقعداً في المفرق، و55 مقعداً في إربد، بينما نجد التمثيل في محافظات البلقاء والزرقاء والعاصمة ومعان والكرك ما بين 16 و 26 مقعداً، وكانت مقاعد (الكوتا) النسائية أقل عدداً في جرش ومأدبا والطفيلة والعقبة؛ إذ كانت 15 مقعداً لتصل إلى 6 مقاعد في العقبة، وهكذا نجد أن تمثيل المرأة يزداد في البلديات ذات المقاعد الكبرى ويقلّ في البلديات ذات المقاعد الأقل، ونلاحظ أن التمثيل له علاقة بالقرب من العاصمة والمراكز الكبرى كإربد والمفرق، ويقلّ في المراكز البلدية الصغرى كجرش والطفيلة ومأدبا والعقبة.

جدول (4)
نسبة الكوتا مقارنة بعدد المقاعد في الانتخابات البلدية بالأردن عام 2013

المحافظة	مجموع المقاعد	الكوتا	إجمالي الأعضاء
إربد	144	55	199
البلقاء	62	23	85
الزرقاء	68	25	93
الطفيلة	33	13	46
العاصمة	58	24	82
العقبة	31	12	43
المفرق	145	56	201
جرش	35	15	50
عجلون	39	14	53
كرك	70	26	96

تابع/ جدول (4)
نسبة الكوتا مقارنة بعدد المقاعد في الانتخابات البلدية بالأردن عام 2013

المحافظة	مجموع المقاعد	الكوتا	إجمالي الأعضاء
مأدبا	26	10	36
معان	63	24	87
أمانة عمان	28	6	46
الإجمالي	**774**	**297**	**1080**

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات.

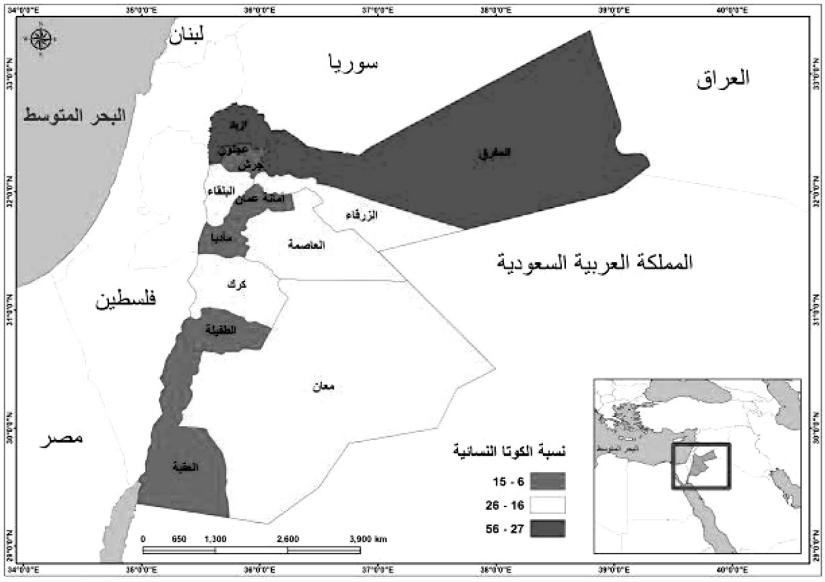

المصدر: بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية.

شكل (3): الكوتا النسائية لمحافظات المملكة الأردنية

الخاتمة:

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

– لوحظ من الدراسة أن التركيز على معيار الكثافة السكانية قد يشكل عيباً في النظام الانتخابي؛ لذا فإن السعي لتجنبه أمر مهم.

– لوحظ من الدراسة أن التفاعل التصويتي ونسب المشاركة كانت منخفضة وذلك أمر مهم جداً، يرتبط بقناعة المواطن بظروفه، ولابد من إجراء الدراسات اللازمة التي تساعد على إنهائه كي يصبح النظام كله مثالاً يحتذى دون عيوب بارزة.

– التقسيم الانتخابي والسلوك الانتخابي يراعي العشائرية، ويمثل هذا السلوك عائقاً أمام المرشحين أصحاب البرامج ويقلل من فرصة نجاحهم.

– انتفاء العدالة في التقسيمات الإدارية وتوزيع المقاعد والدوائر الانتخابية.

– تزايد دور المرأة الأردنية في مشاركتها الرجل المسؤولية الوطنية من خلال عملها في الدوائر البلدية، خاصة أن الظروف كلها تهيأت لها لهذه المشاركة إما بالانتخاب وإما بنظام (الكوتا).

– ظهر أسلوب الانتخابات البلدية بمظهر النجاح، وتعززت من خلاله مفاهيم الديمقراطية عند المواطن.

– كان لنظام الانتخابات أثره الواضح في نجاح البلديات بقيامها بواجباتها وخدماتها ووظائفها عن إيمان بالعضو المنتخب وإيمان بالمواطن المنتخب.

وقد اتضح للباحث من خلال الدراسة الميدانية أن الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية تواجه عدة تحديات، منها:

– نقص الموارد المالية والعجز المالي، التي تغطى من الضرائب على المشتقات النفطية وبنك تنمية المدن والقرى.

– المركزية، وتقلص صلاحيات البلدية لصالح الأجهزة المركزية.

– منافسة أعضاء البرلمان للبلديات؛ حيث ترتبط الخدمات المباشرة بين أعضاء النواب والحكومة المركزية؛ مما يؤدي إلى إضعاف دور المجالس البلدية والتعويل عليها.

التوصيات:

– الأخذ بأسلوب اللامركزية؛ بحيث توزع الدوائر الانتخابية البلدية على المحافظات بشكل يراعي التعداد السكاني والحدود الإدارية والعوامل الجغرافية.

– تبسيط إجراءات الانتخابات البلدية ومساهمة الدولة في توعية المواطنين بأهمية الوظائف التي تقدمها البلديات في المملكة الأردنية، وذلك كفيل برفع نسب المشاركة الانتخابية بين الشباب والمرأة الأردنية.

– البحث عن مصادر لتمويل البلديات؛ بحيث تقوم بالاكتفاء الذاتي وتدريب العاملين في هذا القطاع المهم للدولة.

المراجع:

إبراهيم العكيدي. (2004). المؤتمر العربي الثاني – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

إبراهيم الفاعوري. (2011). **جغرافية الوطن العربي**. عمان: مكتبة الحامد.

أمل الخاروف، ساهرة النابلسي. (2011). **واقع المرأة الأردنية احتياجاتها في المجالس البلدية**.

إيمان الحسين. (2009). **مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن**. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (1 – 40).

جمال الرفاعي. (2003). **تقويم التجربة الديمقراطية الأردنية المعاصرة وآفاقها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن عواضة. (1983). **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

حمد الأسد، ساندرا الحيارى. (2013). **إدارة المدينة في عمان تحديات بانتظار حلول**. عمان: مركز دراسات البيئة المدنية.

دائرة الإحصاءات العامة. (2013). **الكتاب الإحصائي السنوي الأردني**. المملكة الأردنية الهاشمية.

سامح عبد الوهاب. (2008). الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصري عام 2005، **سلسلة بحوث جغرافية**، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد21، القاهرة.

سليمان بطارسة. (2004). **التمويل المحلي – دراسة تحليلية للتجربة الأردنية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

عبدالجليل الصوفي. (2004). **جغرافية الانتخابات في اليمن**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة.

عبد العظيم أحمد عبد العظيم. (2013). تحليل جغرافي لانتخابات مجلس الشعب عام 2011 "محافظة الإسكندرية نموذجاً"، **المجلة الجغرافية العربية**، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، العدد60، ج2.

عبدالله النعيم. (2006). **اللامركزية في الإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن**. الرياض.

محمد أبو طالب. (2002). **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد الحسيني. (2014). الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني. عمان، الأردن: مؤسسة فريدريش أيبرت.

محمد العبدالجادر. (2009). **جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

محمد محمود الديب. (2002)، **جغرافية الانتخابات: فحواها ومراميها ومناهجها**. مكتبة الأنجلو

المصرية، **المجلة الجغرافية العربية**، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 59، السنة 44، 1/47–85، القاهرة.

محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد (1993). **موسوعة العلوم السياسية**. جامعة الكويت.

محمد الهزايمة. (2005). إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (33): 674–708.

هالة مصطفى وآخرون. (2001)، **انتخابات مجلس الشعب 2000**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

الهيئة المستقلة للانتخاب. (2013). **التقرير التفصيلي لانتخابات مجلس أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية**، المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة الدولة لشؤون البلديات، قانون البلديات لسنة 2011.

Jusko, K. (2010). *How electoral geography affects redistribution*. Stanford University Press.

Kent Jennings, M. (1979). A nother look at the life cycle and political participation. *American Journal of Political Science*, Vol. 73, Pp. 755-770.

Muir, R. (2004). *Modern political geography*. (3rd Edition) London: Macmillan.

Powell, G. (2006). American voter turnout in comparative perspective, *American Political Science Review*, 80(1): 17-43.

Taylor & Johnston (1979). *Geography of elections*. London: Penguin.

قدم في: يونيو 2015

أجيز في: مايو 2016